الحكومة تعلق في عنق حزب الله.. أين المفر؟



علي الأمين

🔵 يدخل لبنان مع حكومة الرئيس حسان دياب فصلا جديدا من فصول الانهيار المالي والاقتصادي والنقدي، فالحكومة التي تشكّلت بخلاف إرادة اللبنانيين الذين طالبوا بحكومة من المستقلين من خارج الطبقة الحاكمة، عبّر تشكيلها عن غلبة خيار تمسك السلطة الفعلية والخفيّة المتمثلة بحزب الله بخيار الحكومة الممثلة للتحالف الذي يديره، وهو خيار يعكس في جوهره عدم التنازل عن المكاسب الحزبية في مفاصل الدولة، ولو أدى ذلك إلى

المجتمع الدولى لم يُبْد ترحيبا بالحكومة الجديدة، والدول العربية، وعلى رأسها دول الخليج، لم تظهر أيّ اهتمام بذكر بمساعدة لبنان، في ظل حكومة تؤول في سياستها العميقة إلىٰ محور طهران ويديرها حزب الله.



المجتمع الدولى لم يُبْد ترحيبا بالحكومة الجديدة، والدول العربية وعلى رأسها دول الخليج، لم تظهر أيّ اهتمام يذكر بمساعدة لبنان، في ظل حكومة تؤول في سياستها العميقة إلى محور طهران ويديرها حزب الله

ورغم نفى الأمين العام للحزب حسن نصرالله وصف الحكومة بأنها "حكومة حزب الله"، إلاَّ أنَّ التعامل المحلِّي اللبناني والخارجي، لا ينظر إلىٰ هذا النفي نظرة قبول، لإدراك عام بأنه لا يمكن أن تشكّل حكومة فى لبنان لا يكون فى أساسها مباركة الحزب أو الالتزام بقواعد السياسة التي رسمها منذ سنين في سيرة الحكومات التي نشئات منذ عقد على أقلَ تقدير، وترسّخت مع انتخاب العماد ميشال عون عام 2016. بعتقد الأمس العام لحزب الله،

أنه يمكن الفصل بين السياسة والاقتصاد، فهو حين دعا في خطابه الذي ألقاه يوم الأحد إلى عدم زجّ

الخلاف السياسي في أتون الأزمة المالية والاقتصادية، طالبا من السياسيين اللبنانيين إعطاء فرصة للحكومة الجديدة ودعمها أو عدم عرقلتُها علىٰ الأقلّ، كان يتجاوز في هذه الدعوة إحدى أبرز الحقائق التي شكلت سببا رئيسيا للأزمة القائمة، أي تحوّل لبنان إلى ساحة انطلاق لتدخلات أمنية وسياسية في دول عربية شتى، وكان حزب الله رأس حربة مواجهة مع أطراف عربية طالما كانت دولا مساعدة للبنان، وداعما اقتصاديا وماليا له، وساهمت سياسة الحزب وخياراته العسكرية والأمنية التى تجاوزت الحدّ المعقول في شروط العلاقات الطبيعية بين لبنَّان والدول العربية، في جعل لبنان بلدا منبوذا ومصدر خطر للعديد من الدول، بل وأسهمت هذه السياسة في إفقاد لبنان ميزة الجاذبية للمستثمرين العرب والأجانب، بعدما استفحلت فيه سلطة الميليشيات وتراجعت سلطة الدولة، التي صارت سلطة تحرّكها وتتحكم بها، وصولا إلئ السيطرة العميقة لطهران على خيارات لبنان السياسية وعلاقاته

لا يمكن رصد أسباب الأزمة الاقتصادية والنقدية، دون التطرّق إلىٰ هذا السبب السياسي المحوري الذي سبّب الأزمة وعُمّقها، لذا فالسياسة في صلب الأزمة وفي جوهرها.

هذا في البعد الخارجي لعلاقات لبنان العربية، أما البعد السياسي الداخلي في الأزمة القائمة، فهو يتمثِّل في أن نظام الوصاية أو السيطرة الخفيّة على مفاصل القرار في الدولة اللبنانية، كانت تقوم في خطة حزب الله علىٰ أن جوهر العلاقة مع القوى السياسية يقوم على الولاء لخيارات الحزب الإستراتيجية، وفي مقابل هذا الولاء تفتح أمام من يلتزم بشروط الولاء، المنافع والمكاسب من كيس الدولة والخزينة العامة، ذلك أنه لم يضع ولا مرة في مسيرته السياسية شرط النزاهة ونظافة الكف لبناء تحالفاته أو إقامة علاقات سياسية مع أي طرف لبناني.

وأكثر من ذلك يمكن الاستنتاج بأن ثمّة شرطا غير معلن وأساسيًا في أي علاقة تحالفية أو ايجابية لحزب الله مع أيّ طرف سياسي. هذا الشرط الخفيّ والمحوري هو أن العلاقة يجب أن تكون علىٰ حساب سلطة الدولة، بما هي سلطة دستور وقانون. هكذا بنى تحالفه مع التيار

الوطنى الحر، وعلىٰ هذا المنوال أدار صفقات التسوية مع سعد الحريري ووليد جنبلاط وسمير جعجع. والشرط الأساس أن يبقى هو خارج سلطة الدولة وفوقها، إما باسم المقاومة، وإما باسم "ربط النزاع" وهى كلمة مموهة لوقف الاعتراض علىٰ خروجه علىٰ الدولة، والتي تعني أنّ ما يقوم به من تجاوز للدستور

هذه السياسات همشت الدولة

والقانون غير مقبول نظريا، ولكنه لا يجب أن يكون محل جدل أو اعتراض وضعضعتها، وأفقدت لبنان جاذبية الاستثمار، وزادت من غضب الدول العربية تجاهه، وأدارت ظهر الكثير من أصدقاء لبنان التقليديين لأزماته، فى مقابل استفحال الفساد والإفساد

على مستوى إدارة مؤسسات الدولة وقطاعاتها، كل ذلك وغيره مما يندرج في سياق إضعاف مؤسسات الدولة والمجتمع، أدى إلى هذه الأزمة العميقة التي يعاني منها لبنان اليوم، وهي في جوهرها أزمة خيارات سياسية، فحزب الله اختار بدل

اللبنانيين الانضمام إلى محور إيران خارجتًا، ودعم خيار السلطة الفاسدة داخليًا، باعتبارها الوسيلة الفضلي للتحكم وسيطرته غير الموضوعية علىٰ المجتمع والدولة، وهي خيارات أوصّلت إلى المأزق الحالي.

ليس هذا مستغربا لمن يعرف جوهر وطبيعة الأيديولوجيا الإيرانية، التي لا يستقيم وجودها وسيطرتها من خارج أسس هي من طبيعتها، وهي إضعاف الدولة أولا، والاستثمار في الانقسامات أو الشروخ المجتمعية ثانيا، ولم يكن نفوذ إيران يتحقّق في أيّ منطقة أو دولة من دون أن يتلازم ضعف الدولة والانقسام الطائفي أو المذهبي والديني، وهي وصفات ملائمة للانهيار الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

المستهجن ليس كل ما سلف ذكره، بل أن ينتظر حزب الله في لبنان أن يبادر العرب والغرب إلى مساعدة لبنان للخروج من أزمته، بل الأكثر من ذلك أن يتهم نصرالله بعض اللبنانيين في خطابه الأخير

بالتحريض علىٰ الحكومة التي شكّلها وحلفاؤه، بأنها حكومة حزب الله. المضحك والمبكي في أن، أن

نصرالله يمكن أن يخطر في باله، أن جهات كالمملكة العربية السعودية أو الإدارة الأميركية أو الاتحاد الأوروبي، لا تعلم أن الحكومة الحالية هي من تأليفه وإخراجه، وأن من أخبر هذه الدول هي جهات لبنانية محرّضة. هذا التبسيط أو محاولة التخفّي، لن ينفع كثيرا حكومة حسان دياب، التي تفتقد الحدّ الأدنيٰ من عناصر الخروج من الأزمة بل عناصر لجم الانهيار، وهي الاستقلالية أولا، فهذه الحكومة جرى تعيين كامل وزرائها من قبل حزب الله وحلفائه ويعملون فى وزاراتهم ضمن فريق تابع لهذه القوى اليوم ويلتزمون بتوجيهات من قام بتعيينهم.

العنصر الثاني هو الكفاءة وهي ميزة لا تبدو جلية في سيرة معظم الوزراء الذين عينوا وهم أقرب إلى شخصيات تفتقد الألمعية أو التميّز. العنصر الثالث هو الجرأة علىٰ اتخاذ القرار، وهذا لا تبدو له أي مؤشرات

جدية، ولعل معظم الوزراء الذين جرى تعيينهم قبلوا منذ البداية أن يكونوا ممثّلين لمن عيّنهم، ولم يصدر أى موقف من أيّ وزير حتى اليوم، يعطى انطباعا بأنهم مستقلون

يتمتعون بالجرأة وتنضح الكفاءة في

حكومة حسان دياب، لن تعطى اللبنانيين ما يريدون من أيّ حكومة في هذه المرحلة، ذلك أن لبنان بات في عنق الزجاجة، وهو العنق الذي دفعت السياسات الإيرانية لبنان إليه، وبات من الصعب ترقب أن ينجو لبنان من دون التخلُّص من هذه الوضعية التي انتهىٰ إليها. فالنموذج الذي تتبنّاه إيران وعززته في اتفاق الدوحة عام 2008 ورسّخته في التسوية الرئاسية عام 2016، انتهىٰ اليوم إلىٰ فشيل مريع في قدرته على الاستمرار، وما الانتفاضة اللبنانية التي لا تزال تتوهج على امتداد لبنان، إلا تأكيد على أن نظام المحاصصة والوصابة الذي يحكم لبنان، لم يعُد مقبولا، وبات تغييره شرط وجود لبنان وليس أقلً من ذلك.

مجزرة النجف وسقوط الأقنعة



كاتبة عراقية

انشىغل الشارع العراقي في الأيام الأخدرة، بقضيتين أخذتا حزءا كبيرا من اهتمامه، ترتبط الواحدة بالأخرى. وهما رفض رئيس الحكومة محمد توفيق علاوي، الذي تريد الكتل السياسية فرضه لتنجو من عواقب فسادها، والثانية هي الغضب الشعبى غير المسبوق علىٰ زُعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، بسبب جرائم مطنشياته المسماة سرايا السلام، التي اكتسبت تسمية جديدة، خلال الحراك الشعبي الأخير، هي "أصحاب القبعات

ت تك الميليشيات، التي يسميها العراقيون "ذوي الأنياب الزرق" ارتكبت اعتداءات دموية على المتظاهرين السلميين في عدة مدن، أهمها النجف وكربلاء، اللتين ينظر الشبيعة حول العالم إليهما نظرة تقديس لوحود مراقد الإمام على بن أبى طالب وولديه الحسين والعباس وأصحابهم فيهما.

ينبغى أن تذكر أنّ المعتدين على المتظاهرين في المدن العراقية هم الميليشيات كلها بفصائلها جميعا، وليس سرايا السلام التابعة لمقتدى الصدر وحدها. وهناك إجماع علىٰ أنّ ميليشيات الصدر هي التي ارتكبت وحدها تلك الاعتداءات، لكن ربما كان هناك من خطّط لتلك المجازر وأراد أن يظهر مقتدى بصفة قائدها.

اعترف صالح محمد العراقي، وهو اسم مستعار لعدد من منصات مواقع

التواصل الاجتماعي، التي تعبر عن تياره عن أحداث مدينة النحف. وقال، في تعليق نشره علىٰ صفحته

في موقع تليغرام "لا بد أن يكون لطلبة العلم الكرام وللعشائر النجفية العزيزة موقف لإنقاذ النجف الأشرف من المندسّين والمخرّبين بصورة سلمية، ولإنهاء الأيادي الخفية الخبيثة التي تريد النيل من قدسيتها".

شيات، الموالية لإيران والمحسوبة على مقتدى الصدر، على مخيمات المعتصمين بالسكاكين والهراوات، بل إن مسلحين مجهولين هددوا الذين لا يرضون بالصدر قائدا بحملهم ب"البطة"، وهي تسمية تطلق على نوع من السيارات، استخدمت في السنوات الأولى من الاحتلال في اغتيال مواطنين عراقيين، وخصوصًا

ومنذ يوم الجمعة الماضي، ازدادت في البصرة، ونُسبت تلك الجرائم الأبام، تربط بين تلك الاغتبالات وبين ميليشيا مقتدى، الذي سارع وتبرّأ ممن أطلق هتافات التهديد ضد المتظاهرين، في تغريدة له على تويتر، من مقرّه في إيران. إن الهجوم الدموي للميليشيات الموالية لإيران على مدينتي النجف وكربلاء وبهذا الحجم من الإيذاء يعكس



حجم الصدمة الكبرى، التي أحدثتها نتان المقدستان لنظام ولاية الفة وأحزابه ومبليشياته.

كانت الثورة بمثابة الزلزال الذي أسقط الأقنعة الدينية الزائفة عن أتباع الولاية، فكان الهجوم الدموي محاولة لإيقاف الثورة العراقية السلمية أولا، وثانيا لإظهار القوة الاستعراضية المتوهمة للتبار الصدري، الذي برهن علىٰ أنه ليس ذيلا إيرانيًا فقط، بل هو ذيل الذيول.

ولاية الفقيه وأحزابها تعتبر المدينتين تابعتين لها وضمن قطاعها المذهبي، ناسية أن المواطنة هي جوهر الإيمان والحرية وهي هوية العراق

وبانتصار المواطنة أغلق آخر الحصون، التي راهنت عليها أحزاب الولاية الإيرانيّة الطائفية، وأخر الأبواب في وجهها، وهي لاشك بداية النهاية

كلّ التسميات ستزول وتُنسئ إلا العراق والشهداء وشبباب الرافدين الثوار، الذين أخذوا بأيدي أبائهم إلى الغد والحلم والجمال.

وعدا عن الرمزية التي تمتلكها النجف، فهي مثل غيرها من المدن فيها تنوّع الآراء وتعدّد الأفكار، وهي فى طليعة التحرّكات التحررية وفى

ومن يعرف طبيعة المجتمع النجفي يدرك أنّ هذا المجتمع يتقبّل الخلاف بأشكاله، ولا يملّ من الحوار، شرط ألّا يصل الخلاف إلى إزهاق الأرواح. من غير المستبعد أن يمنع النجفيون

مقتدى الصدر من دخول مدينتهم والسكن فيها، بعد أن ارتكبت ميليشياته

جرائم قتل ضد المتظاهرين من أبناء

إن جبهة الفساد باتت تدرك دور المشاركة النحفية وتأثيرها الاستثنائي في انتفاضة التحرير وجميع المدن والميادين. وكان هجوم المبليشيبات بستهدف هذا الدور، يقدر ما يستهدف المنتفضين السلميين في مجزرة سيظل الاثم والعار بالحقان كل من شارك فيها وأعدّ لها ودعا إلىٰ



الهجوم الدموي للميليشيات الموالية لإيران على مدينتي النحف وكريلاء بهذا الحجم من الإيذاء يعكس حجم الصدمة الكبرى التى أحدثتها المدينتان المقدستان لنظام ولاية الفقيه وأحزابه وميليشياته

وكان صمود الشجعان الذين نشأوا على العطاء والتضحية ووعى مجتمع النجف، وعودتهم إلىٰ ساحاتهم بعد طرد الميليشيات، درسا وطنيًا وتاريخيًا مُلهما. وقد أفشل المخطط الإجرامي وفرض العزلة على القتلة والمخرّبين والفاسدين، وسيمدّ تاريخ النحف أبطال الانتفاضة بمزيد من العزيمة، ويزداد، هو الآخر، ألقا بها وبهم وبتضحياتهم.